دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

العلاقة التبادلية بين تخفيض القيمة الحقيقية للعملة وثورات المصريين ضد الحكم البطلمي (٣٠٥ ق.م – ٣٠ ق.م)

د. الشيماء فتحي محمد أحمد
مدرس التاريخ اليوناني والروماني
كلية التربية – جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

مُلَخّص

اتبع البطالمة سياسة نقدية قائمة على تخفيض القيمة الحقيقية للعملة، من خلال خفض وزنها، أو خفض درجة نقاء المعدن المسكوكة منه. وقد ارتبطت الاضطرابات الداخلية، والعوامل البيئية، مثل الجفاف والمجاعة، ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التركيبية للعملات البرونزية بينما ارتبط تخفيض قيمة العملات الفضية بشكل أساسي بالقضايا الخارجية مثل خسائر الحروب وفقدان الممتلكات الخارجية. وقد نتج عن سياسة البطالمة في تخفيض قيمة العملات في مصر، حدوث تضخم في الأسعار، وخصوصًا منذ عهد بطلميوس الخامس، والتي اشتدت بشكل كبير في القرن الأخير لحكم البطالمة. وبمقارنة بسيطة بين معدل ارتفاع أسعار القمح منذ عهد بطلميوس الرابع وحتى القرن الأخير من حكم البطالمة، والبالغ حوالي ٢٦٦ مثل، ومعدل ارتفاع متوسط الأجور البالغ ٢٤ مثل، يتبين لنا بكل وضوح أن الأسعار كانت ترتفع بنسبة أعلى بكثير من ارتفاع الأجور، وهو ما يعني تدهور مستوى معيشة المصريين، وازدياد شدة معاناتهم من الفقر، الذي كانوا يعانون منه أصلاً منذ بداية العهد البطلمي. لذلك فقد كانت عواقب التضخم البطلمي وخيمة، إذ أدى لحدوث الاضطرابات الاجتماعية واندلاع الثورات الشعبية عدة مرات، كما أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى إعاقة التجارة والاستثمار، وهو ما كان يدفع لإجراء المزيد من التخفيض في القيمة الحقيقية للعملة، وحدوث ارتفاعات جديدة في الأسعار. وإلى جانب تلك العوامل الاقتصادية كانت هناك عوامل أخرى سياسية أدت في النهاية إلى سقوط دولة البطالمة في مصر، بعد هزيمتهم في موقعة أكتيوم البحرية ثم انتحار كليوباترا آخر ملوك البطالمة في مصر سنة ٣٠ ق.م.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٩	فبراير	٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر:	٢٨	مارس	٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

مصر؛ البطالمة؛ النقود؛ العملات؛ الفضة؛ البرونز؛ القمح؛ الأسعار؛ الأجور؛ الثورة

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2025.359248.1208

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الشيماء فتحي محمد أحمد، "العلاقة التبادلية بين تخفيض القيمة الحقيقية للعملة وثورات المصريين ضد الحكم البطلمي (٣٠٥ ق.م – ٣٠ ق.م)"- دورية كان التاريخية- السنة الثامنة عشرة- العدد الحادي والسبعون: سبتمبر ٢٠٢٥. ص ١٥ – ٢٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: alshaimaa.fathy15@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لم يكن غريبًا أن يكره المصريون حكم البطالمة؛ هذا الاستعمار الذي قام بتصرفات عنصرية ضد أصحاب الأرض وحط من قدرهم. ورغم صبر المصريين فإنهم لم يدعوا فرصة للثورة على المستعمر البغيض إلا واغتنموها، فقد برهنت الحوادث التاريخية على القوة الكامنة داخل هذا الشعب، وصموده أمام الصعوبات، ومثابرته على الثورة ضد الاستعمار مرة تلو أخرى حتى يتحرر منه.[١] وقد وقع خلاف بين المؤرخين حول أسباب ثورات المصريين ضد البطالمة، فالمؤرخين الأجانب المحدثين يرون أن دوافع الثورة المصرية كانت دوافع اقتصادية بحتة، ولم تكن دوافع قومية وطنية تحررية تهدف لاستقلال البلاد.[٢] وهو رأي يتسم بالعنصرية، ويقلل من وطنية المصريين ونزعتهم التحررية. لذلك وعلى النقيض من ذلك يرى المؤرخون المصريون أن ثورات المصريين ضد البطالمة كانت ترتكز على عاملين لهما أقوى الأثر في كل زمان ومكان وهما الدوافع القومية والدوافع الاقتصادية.[٣] وهذا هو الرأي الراجح، فإننا لا نستطيع استبعاد الدافع الوطني التحرري كأبرز دوافع المصريين للثورة على المستعمر البطلمي، كما إنه ليس من الموضوعية استبعاد الدافع الاقتصادي كذلك.

ومن الأمور المتعارف عليها تاريخيًا أن الحكام يلجؤون لتخفيض القيمة الحقيقية للعملة، سواء بتخفيض وزنها أو بتخفيض درجة نقاء معدنها. وذلك عند مواجهتهم للأزمات الاقتصادية، أو عند عجز مواردهم عن تمويل حروبهم، أو عند تعثرهم في سداد ما عليهم من الديون. وتعرف هذه العملية باسم رفع القيمة الاسمية للعملة. وقد ورد في كتاب علم الاقتصاد المنقول عن أرسطو أن ديونيسيوس طاغية سيراقوزه اقترض من الشعب أموالاً وعد بردها إليهم، وعندما طالبوه بالوفاء بوعده أمرهم بإحضار كل ما لديهم من فضة، وعقوبة المتخلف عن ذلك هي الموت. وعندما جاءوه بالفضة قام بسك دراخمات بنصف الوزن، ليصنع من كل دراخمة دراخمتين، واستخدم تلك الدراخمات الجديدة في سداد دينه.[٤]

ومن الثابت تاريخيًا أن تخفيض القيمة الحقيقية للعملة غالبًا ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتدهور مستوى معيشة غالبية المواطنين وخصوصًا الطبقة الكادحة؛ ما لم تكن هناك زيادة مناسبة في دخولهم.[٥] وكلما اشتد هذا التدهور زاد الغضب الشعبي ضد الحاكم، ووقعت الاضطرابات والقلاقل والثورات. وهذه الثورات غالبًا ما كانت تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية غالبًا ما تدفع الحاكم لإجراء تخفيض جديد في قيمة العملة، ومن ثم ترتفع الأسعار مرة أخرى، فيقوم الشعب بالثورة مرة تلو الأخرى وتدخل البلاد في حلقة مفرغة.

وستقوم هذه الدراسة بالتركيز على تلك العلاقة التبادلية بين تخفيض قيمة العملة وأثره على الأسعار ممثلة في سلعة القمح باعتبارها السلعة الاستراتيجية الأكثر أهمية لعامة الشعب، مع مقارنة نسبة الزيادات في سعر القمح مع متوسط نسبة الزيادة في الأجور، للوقوف على مدى تناسبها مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي الوقوف على تدهور مستوى معيشة المصريين ومعاناتهم، والتي كانت تمثل أحد الدوافع الاقتصادية لقيامهم بالثورات ضد الحكم البطلمي الذي امتد من عام ٣٠٥ ق.م حتى عام ٣٠ ق.م.

أولاً: النقود في مصر البطلمية

كانت النقود البطلمية تتكون من عملات مصنوعة من الذهب والفضة والبرونز. وغالبًا ما كانت تصور على العملة الفضية المعتادة صورة بطلميوس الأول، واسم بطلميوس الذي حمله كل ملوك هذه الأسرة. وأما العملات الذهبية والفضية التذكارية فكانت تحمل صورة بطلميوس الأول وغيره من الملوك والملكات وأحيانًا ألقابهم الإلهية. والعملات الذهبية عادة لم تكن تسك في حياة الملوك الذين تحمل صورهم. وأما العملات البرونزية فقد كانت تتميز بصور مأخوذة من الأساطير الدينية في الكثير من الحالات.[٦]

ويعتبر الأوبول من بين أصغر الوحدات النقدية الإغريقية، وهو مشتق على الأرجح من لفظ أوبيلوس ومعناه سفود حديدي أي عود أو سيخ حديدي يشوى عليه اللحم، بينما كانت الدراخمة هي وحدة النقد

اليونانية الرئيسة، وتعني في الأصل ستة سفافيد. لذلك كانت الدراخمة تعادل ستة أوبولات، وكان هناك أيضًا الاستاتر والذي كان يعادل أربعة دراخمات.[٧]

وجدير بالذكر أنه من الصعوبة بمكان التأريخ لنقود البطالمة وتصنيفها، لا سميا البطالمة الأوائل، وذلك لعدة أسباب من أبرزها ما يلي:[٨]

- صعوبة ترتيبها؛ إذ إنها جميعًا تحمل صورة بطلميوس الأول، ومكتوب عليها اسم بطلميوس الذي حمله جميع ملوك البطالمة.
- عدم سك العملات الذهبية والفضية التذكارية في عهد الملوك الذين تحمل العملات صورهم.
- عدم تغير شكل العملات بشكل كبير طوال فترة حكم البطالمة.
- ندرة كمية العملات التي تم العثور عليها والتي ترجع للبطالمة الأوائل.

ثانيًا: النظام النقدي وأسعار القمح والأجور في عهد البطالمة الثلاث الأوائل

أسس البطالمة الأوائل نظامًا ماليًا مكّن العملات المعدنية من خدمة أغراضهم السياسية، ولكن ندرة الموارد المعدنية في مصر، وخاصة الفضة، كانت تعني أنه كان من الصعب عليهم دائمًا إنتاج ما يكفي من العملات المعدنية لتلبية احتياجاتهم منها. ولتعويض ذلك، بدأ بطلميوس الأول، ممارسة التلاعب بمعيار وزن عملاته المعدنية لإنتاج المزيد من العملات المعدنية، وهي الممارسة التي أصبحت أساس السياسة النقدية البطلمية.[٩] فقد كانت العملات في مصر في عصر الإسكندر الأكبر تسك وفقًا للمعيار الأتيكي، ولكن بطلميوس الأول قام بسك عملة فضية أخف وزنًا، باتباعه للمعيار الرودسي، ثم عاد ليتخلى عنه ويستعمل المعيار الفينيقي في آواخر حكمه، وهو أخف وزنًا من المعيار الرودسي.[١٠] وبذلك تم فصل قيمة العملات المعدنية عن محتواها المعدني ووزنه، عكس ما كان معمولاً به في السابق؛ حيث كان المعروض النقدي محدودًا بالمعروض من المعادن النفيسة، ولكن بمجرد إضعاف الرابط بين القيمة الاسمية والقيمة المعدنية، أصبح من الممكن زيادة المعروض النقدي باستمرار، طالما قبل الناس القيم التي حددتها الدولة لعملتها.[١١] وعلى الرغم من هذه التغييرات في الوزن، ظل تكوين السبائك للعملات الفضية لبطليموس الأول نقيًا بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أنه كان قادرًا على الحصول على الفضة اللازمة للاقتصاد المصري المتنامي من خلال خفض الوزن خفضًا طفيفًا.[١٢]

وقام بطلميوس الثاني بإجبار ممتلكاته على استعمال نظامه النقدي وعملته المصرية، فلم يسمح للمدن الإغريقية التي كانت تحت حكمه أن تبقى على عملتها المحلية، وفي الحالات الخاصة التي كان يسمح لها بذلك كان لزامًا على البلد المصرَّح له أن تحول عيار عملته إلى العيار الفينيقي، يضاف إلى ذلك أن هذا الحظر الذي فرضه بطلميوس على النقد قد فُرض على المدن الفينيقية وفلسطين، وعلى ذلك توقف العمل بنقدهم، وكان من جراء هذه السياسة أن أصبح النقد البطلمي هو النقد الوحيد المستعمل في الأملاك البطلمية.[١٣] كما قام بإغلاق النظام النقدي المصري، فجعل استبدال العملة الأجنبية المستوردة بعملة محلية أمرًا إلزاميًا، كما حظر تصدير العملة المحلية للخارج.[١٤] إن فوائد هذا النظام واضحة فطالما أن مصر لديها شيء للتجارة، فسيكون هناك تدفق ثابت من الفضة يصل إلى دور سك العملة الملكية.[١٥]

وهو ما يصوره لنا خطاب أرسله موظف يدعى ديمتريوس في عام ٢٥٨ ق.م إلى أبوللنيوس وزير المالية في عهد بطلميوس الثاني، ونقرأ فيه ما يلي:[١٦] "*من ديميتريوس إلى أبوللونيوس تحياتي، أتمنى أن تكون بصحة جيدة وأمورك تسير على ما يرام. أما أنا، فأنا أعمل وفقًا لما كتبته إليّ لأهتم به، وقد تلقيت ٥٧٠٠٠ قطعة نقود ذهبية أعدت سكها وأعدتها. كان من الممكن أن نتلقى أضعافًا مضاعفة، ولكن كما كتبت إليك سابقًا، فإن الأجانب الذين يبحرون إلى هنا والتجار والوكلاء وغيرهم يحملون كلاً من العملات المحلية الدقيقة والتريشريسا* لكي يحصلوا على *(عملات) جديدة وفقًا للمرسوم الملكي الذي يأمرنا باستلامها وإعادة سكها. [ولكن مع عدم سماح فيلاريتوس لي بقبولها] وليس لدينا أي شخص نرجع إليه، فإننا مضطرون إلى عدم قبولها.*" "*والناس منزعجون لأن ذهبهم غير مقبول لا من*

قبل البنوك ولا من قبلنا ...، ولا يستطيعون إرساله إلى الريف لشراء السلع، لكنهم يعتقدون أن ذهبهم خامل وأنهم يعانون من خسارة ليست قليلة، بعد أن أرسلوا في طلبه من الخارج ولا يستطيعون التصرف فيه بسهولة لأشخاص آخرين حتى بسعر مخفض. ويجد جميع الناس في المدينة صعوبة في الاستفادة من الذهب البالي. لأنه لا أحد منهم يعرف من يمكنه الرجوع إليه ويحصل مقابل أجر على ذهب أو فضة جيدة. والآن، مع الوضع الحالي، أرى أيضًا أن عائدات الملك تعاني كثيرًا. لذلك كتبت هذه (الكلمات) لك فقد تعرف كيف تتمكن من الحصول على المال الذي تحتاجه. وإذا أُوحِيَ إليك، فيمكنك أن تكتب إلى الملك بشأن هذه الأمور، وأن تخبرني أيضًا بمن يمكنني الرجوع إليه بشأن هذه الأمور. لأني أرى أنه من المفيد استيراد أكبر قدر ممكن من الذهب من البلدان الخارجية وأن تكون عملات الملك جيدة وجديدة دائمًا، دون أن يتحمل أي تكلفة. أما عن الطريقة التي يعاملنا بها بعض الناس، فليس من الجيد أن اكتبها، ولكنك ستسمعها عندما تحضر ... اكتب لي بشأن هذه الأمور حتى أتصرف وفقًا لذلك. وداعا."

في هذه الرسالة، يكتب ديميتريوس إلى أبوللونيوس، رئيسه ووزير المالية في عهد بطليموس الثاني، بشأن المشاكل التي يواجهها فيما يتعلق بالعملات المعدنية (العملات الذهبية على وجه الخصوص). ففي أواخر سبعينيات القرن الثالث (أي قبل هذه الرسالة بعقد من الزمان بقليل)، كان بطليموس الثاني قد سك سلسلة جديدة من العملات المعدنية الذهبية التي كانت أخف وزنًا من العملات الذهبية القديمة من فئة كريسوي (بقيمة ١٠٠ دراخمة فضية) وتريشريسا (بقيمة ٥٠ دراخمة فضية). وقد تسببت العملات المعدنية الجديدة الأخف وزنًا في حدوث بعض الارتباك بشأن أسعار الصرف بين العملات الفضية والذهبية، ولكن قبل هذه الرسالة، يبدو أن العملات الذهبية القديمة والجديدة كانتا متداولتين في نفس الوقت. وهنا يذكر ديميتريوس مرسومًا ملكيًا جديدًا يتطلب الآن سحب العملات الذهبية القديمة وإعادة سكها. يذكر أنه تلقى بالفعل ٥٧٠٠٠ قطعة نقود ذهبية وأعاد سكها، ويبدو أن مكتب أبوللونيوس كان مكانًا معتادًا للانتقال إلى استبدال العملات الثقيلة بالعملات الخفيفة. ومع ذلك، يشعر ديميتريوس بالحاجة إلى الكتابة إلى أبوللونيوس لأن زميله فيلاريتوس يرفض الآن قبول العملات الثقيلة في المكتب لإعادة سكها. ويشير فون ريدن إلى أن فيلاريتوس ربما لم يكن متأكدًا من أسعار الصرف الصحيحة بعد المرسوم الملكي الأخير (أي ما إذا كان ينبغي استبدال العملات الذهبية الثقيلة بالفضة بناءً على وزنها الفعلي أو قيمتها الاسمية) وكان ينتظر بالتالي التوجيه من أبولونيوس قبل إجراء أي تبادلات أخرى. وعندما رفض ديميتريوس وفيلاريتوس استقبال أصحاب هذه العملات الثقيلة، حاولوا استبدال أموالهم في البنوك، التي رفضتهم أيضًا، ربما بسبب نفس الارتباك وربما لأن المرسوم الملكي لم يصل إليهم جميعًا في نفس الوقت، ونتيجة لذلك وجد جميع التجار والوكلاء المختلفين الذين لديهم عملات ثقيلة أنفسهم مقيدين حتى يتم تحديد أسعار الصرف، وهي فترة انتظار كانت محبطة بوضوح. كما يناشد ديميتريوس بدافع المصلحة الذاتية للملك نحو نهاية الرسالة في طلبه توضيح هذه المسألة بشكل أفضل، مؤكدًا أنه سيكون من الجيد للملك أن يدخل المزيد من المال إلى خزائنه من خلال الاستعادة وإعادة سك العملات. ويوضح الخطاب أنه في حين أن التحولات في السياسة النقدية للبطالمة الأوائل أضافت إلى حجم العملات المتداولة في مصر في نهاية المطاف، إلا أن العملية لم تكن سلسة دائمًا. ولم يكن نشر المراسيم الملكية فوريًا، وكان التواصل عبر رسائل مثل هذه بطيئًا للغاية وفقًا للمعايير الحديثة. ومن الواضح أن إحدى الاستجابات لعدم وجود معلومات موثوقة كانت ببساطة وقف العمل، ولكن القيام بذلك كان مرهقًا، لأن الوقت الضائع أثناء حل مشكلة أسعار الصرف وغيرها من القضايا يعني خسارة الأرباح المحتملة بينما تظل الأموال خاملة. وكان هذا سببًا في إبطاء حجم المعاملات.[١٧]

ولما كان البطالمة قد أثقلوا كاهل المصريين بالضرائب الفادحة، وقاموا بالاستيلاء على موارد البلاد بشكل لم يسبق له مثيل، كما حصلوا على أخصب الأراضي وأوسعها، وامتدت أيديهم لداخل بيوت المصريين. وقد ضاق المصريون ذرعًا بهذا النظام الاقتصادي الجديد

(الذي أسسه بطلميوس الأول)، فوقعت في عهد بطلميوس الثاني الإضرابات بين المزارعين وقاموا بالفرار إلى المعابد للاحتماء بالآلهة. كما وقعت الاضطرابات بين المشتغلين بالصناعة والتجارة الذين كانوا يقومون بتهريب السلع وبيعها دون تصريح، وكان البطالمة يقابلون هؤلاء المتذمرين بعقوبات صارمة زادت من حدة غضب المصريين، فلم تنقطع الاضطرابات التي بدأت في عهد بطلميوس الثاني، بل ازدادت في عهد خلفاءه عنفًا وشدة.[١٨]

اضطر بطلميوس الثالث لخوض غمار الحرب السورية الثالثة، وكالمعتاد فإن الملوك يحتاجون للمزيد من النقود لتمويل الحروب، لذلك فقد لجأ إلى زيادة الضرائب والإتاوات المفروضة على الشعب، كما لجأ لزيادة قيمة الإيجارات بشكل مجحف بالفلاحين.[١٩]

وبالفعل تمكن بطلميوس الثالث من الانتصار، واجتاح سوريا السلوقية، وكان بمقدوره القضاء على الدولة السلوقية تمامًا، ولكن في نهاية عام ٢٤٥ ق.م جاءت الأنباء سيئة من مصر تفيد بأن فيضان النيل جاء منخفضًا، مما سبب القحط والمجاعة وأدى إلى حدوث اضطراب في البلاد.[٢٠] ونشبت أول ثورة مصرية على البطالمة في عام ٢٤٦ ق.م، ولكنها لم تتجاوز أنحاء الدلتا، ونجح بطلميوس الثالث في إخمادها بقوة الجيش.[٢١] ولكنه في المقابل خسر ما حققته حملته العسكرية في الحرب السورية الثالثة، فقد استغل سلوقس الثاني الفرصة، وقام في عام ٢٤١ ق.م باستعادة كل ما استولى عليه بطلميوس الثالث، الذي بقيت ضمن ممتلكاته سوريا الجنوبية وتشمل فلسطين وساحل فينيقيا. وقد سارع بطلميوس الثالث إلى إقامة علاقات طيبة مع الكهنة، وحظي بعد ذلك بحب المصريين عندما أعفاهم من الضرائب المفروضة عليهم، وقام باستيراد كميات من الغلال لإنقاذ البلاد من المجاعة، واعترافًا له بالفضل قام الكهنة في عام ٢٣٧ ق.م بإصدار قرار عُرف بقرار كانوب (نسبة إلى البلدة التي عقد فيها الاجتماع الذي صدر خلاله القرار) قدموا فيه الشكر للملك لما أظهره من عطف على شعبه ومنحوه لقب "فاعل الخير" وهو في الأصل من ألقاب الإله المحبوب أوزوريس، وتمت ترجمته في اللغة اليونانية إلى يوريجيتيس.[٢٢]

أي أن بطلميوس الثالث تصدى للثورة بطريقتين الأولى هي إخماد الاضطرابات بقوة السلاح، والثانية هي اتخاذ سياسات اقتصادية عاجلة لإرضاء المصريين، وبالفعل نجح في إخماد الثورة وكسب رضا الشعب المصري.

إلا أن هناك نقطة مثيرة للاهتمام يجب مراعاتها وهي أنه حوالي عام ٢٤١ ق.م بدأ سك العملات البطلمية بشكل كبير في فينيقيا في الانخفاض، ربما لأن العملات التي تم سكها هناك كانت تستخدم بشكل أساسي للإنفاق الحربي وبما أن الحرب قد انتهت، لم يعد هناك طلب مرتفع بما فيه الكفاية على العملات مما تسبب في انخفاض مستويات الإنتاج. بالإضافة إلى أنه خلال النصف الثاني من القرن الثالث، أصبح من الصعب على البطالمة الحصول على الفضة، ويعطي هذا سببًا لاهتمامهم بآسيا الصغرى ورواسب الفضة الموجودة هناك.[٢٣] وبالرغم من ذلك فقد كانت العملات الفضية لبطلميوس الثالث نقية، وقد يشير هذا إلى أن البطالمة لم يواجهوا أي نقص حقيقي كبير في الفضة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن تبادل وإعادة تدوير العملات الأجنبية الواردة لمصر كان يلبي الطلب، يمكن أيضًا تفسير نقاء العملات الفضية كنتيجة لغنائم الفضة التي أعيدت من آسيا الصغرى بعد انتصارات بطلميوس الثالث، والتي تم دمجها في سك العملات المعدنية الجديدة.[٢٤]

وتشير عدة برديات إلى أن سعر أردب القمح كان مستقرًا خلال فترة البطالمة الثلاثة الأوائل، ودارت حول ١,١٦ دراخمة،[٢٥] ودراخمة ونصف.[٢٦] وكانت الأجور اليومية لفئات كثيرة من العمال عند منتصف القرن الثالث قبل الميلاد تتراوح ما بين نصف أوبول وأوبولين.[٢٧] وأما عمال المحاجر فكانوا يحصلون على أوبولين ونصف الأوبول يوميًا بالإضافة إلى أردب من الحبوب شهريًا، وكمية من الزيت السوري. وعندما أرسل بطلميوس الثالث إلى أهل رودس ١٠٠ بناء و٣٥٠ عاملاً، كان مخصص للعامل أجر يومي أوبولين ونصف، وللبناء أربعة أوبولات، وللمشرف ستة أوبولات. وهنا تجدر الإشارة إلى؛ أن عصر البطالمة كان يتسم بالقسوة ضد العمال، فكان محظورًا عليهم الاستراحة لأكثر من يوم

واحد وبدون أجر، كل عشرة أيام، وكان محظور عليهم الانقطاع عن العمل وإلا فرضت عليهم عقوبات صارمة.[٢٨]

ثالثًا: التلاعب بقيمة العملة وثورة المصريين في عهد بطلميوس الرابع

على عكس سياسة البطالمة الثلاثة الأوائل، قام بطلميوس الرابع بإدخال المصريين في قوات الجيش كجنود محاربين، عندما أدرك أن قواته اليونانية ليست كافية لصد الجيش الذي كان يقوم أنطيوخس الثالث بتجهيزه للهجوم على مصر. وتم تدريب عشرين ألف مقاتل مصري على فنون القتال اليونانية، وسلحهم بأسلحة يونانية.[٢٩] كان هذا أمرًا غير معتاد للغاية، فبينما خدمت مجموعات مصرية (تُعرف باسم ماخيموي) ذات حجم كبير في الجيش البطلمي، إلا أنها لم تفعل ذلك إلا من حين لآخر، ولم يتم تدريبها على الطريقة اليونانية في القتال ولم يتم تسليحها بشكل مناسب.[٣٠] لذلك فقد كان ذلك تغيرًا خطيرًا في السياسة البطلمية في مصر، يرجع لعدة أسباب محتملة، فربما كان ينم ذلك عن رغبة بطلميوس الرابع في استرضاء الكرامة المصرية، وإعطاء الحرب طابعًا قوميًا مصريًا؛ خشية أن تتكرر ثورة المصريين على غرار ما حدث خلال الحرب السورية الثالثة في عهد بطلميوس الثالث. ولكن من المرجح أن السبب الرئيس لهذا التغيير هو ما لمسه بطلميوس الرابع وسوسيبيوس من استرخاء المقاتلين الإغريق وفتور روح القتال لديهم، مع صعوبة تجنيد مرتزقة جدد من الإغريق.[٣١]

وفي الثاني والعشرين من يونيو ٢١٧ ق.م زحف أنطيوخس الثالث بقواته الجرارة حتى تجاوز مدينة رفح، والتقى بالجيش البطلمي، وتمكن بقيادته لميمنة جيشه بنفسه من اجتياح سلاح الفرسان البطلمي في الميسرة التي كان يقودها بطلميوس الرابع الذي ولى الأدبار، واستمر القتال بين قوات المشاة، وفوجيء الجميع باندفاع الجنود المصريين إلى قلب المعركة وآثاروا اندهاش الجميع، لما أظهروه من بسالة قتالية منقطعة النظير، فانقلبت بفضلهم موازين المعركة وتحولت الهزيمة إلى انتصار ساحق، وأجبروا جنود الجيس السلوقي على الفرار من ميدان القتال.[٣٢] عاد بطلميوس منتصرًا إلى مصر، ووفقًا لمرسوم رفح، كافأ جيشه المنتصر بثلاثمائة ألف قطعة من الذهب.[٣٣]

وعندما عاد الجنود المصريون بعد هذا الأداء المشرف، وأخذوا يباشرون حياتهم العادية، زاد شعورهم بالألم من مركزهم الوضيع في بلادهم بالنسبة للأجانب المحتلين، فهبوا ثائرين على هؤلاء المستعمرين الطغاة وكل من لاذ بهم، أو انتصر لهم، أو تخلف عن ركب الوطنية، وقد أسفرت هذه الثورة عن استقلال إقليم طيبة عن حكم البطالمة في عهد بطلميوس الخامس نحو عشرين عامًا (من عام ٢٠٦ ق.م إلى عام ١٨٦ ق.م).[٣٤] وقد كانت هذه الثورة أخطر من سابقاتها؛ لإن الجنود المصريين كانوا أفضل تدريبًا وتسليحًا، ومعنوياتهم وثقتهم بأنفسهم كانت مرتفعة، فقد تأكدوا في ميدان المعركة أنهم لا يقلون كفاءة عن الإغريق.[٣٥]

وقد حدثت هزة اقتصادية بسبب جهود الحرب ونفقاتها، وحياة "الرخاء" التي عاشها بطليموس الرابع والثورة التي قام بها المصريون. فأصبحت الفضة نادرة، وتم استخدام البرونز بشكل أكبر وقد أوضحت "كاثرين لوربر" أن الفضة اختفت تقريبًا من الخورا (القرى) في عهد بطليموس الرابع؛ وتم استبدالها بالكامل تقريبًا بالبرونز.[٣٦] فقد استنفذت الحرب احتياطي مصر من الفضة، في وقت تعذر عليها فيه تكوين احتياطي جديد لسد حاجتها من هذا المعدن. فقد كانت تجارة مصر الخارجية هي المصدر الرئيس لما تحصل عليه من الفضة، وفي النصف الثاني من عهد بطلميوس الرابع تأثرت هذه التجارة تأثرًا كبيرًا بسبب اندلاع ثورة المصريين، ودخول الحرب البونية الثانية في دورها الحاسم.[٣٧]

ووفقًا لـ "سيجري"، كان تضخم قيمة العملات مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بكل من الوضع السياسي في أواخر القرن الثالث والجهود البطلمية للحفاظ على مصر كقوة عالمية عظمى. وعلاوة على ذلك، يرتبط انحدار العملة المصرية بالسنوات التي سبقت الحرب السورية الرابعة.[٣٨] ويخلص "ريكمانز" إلى أن بطلميوس الرابع قد ضاعف القيمة الاسمية لجميع العملات البرونزية بين ٢٢١ ق.م و٢١٦ ق.م .[٣٩]

وكما سبق القول، فإن رفع القيمة الاسمية للعملة يتبعه بالضرورة ارتفاع في الأسعار، وبالفعل فقد ارتفع سعر أردب القمح من دراخمة ونصف في المتوسط،[٤٠] ليصبح سبعة درخمات ونصف الدراخمة في عهد بطلميوس الرابع.[٤١] أي إنها ارتفعت لتصبح خمسة أمثال ما كانت عليه من قبل.

وفي المقابل فقد كانت الأجور اليومية التي يدفعها أصحاب الأعمال للعاملين في خدمتهم تقدر بخمس دراخمات (أي ٣٠ أوبول)[٤٢] في النصف الثاني من عهد بطلميوس الرابع. بعد ما كانت لا تتجاوز أربعة أوبولات قبل ذلك، أي أنها ارتفعت لأكثر من سبعة أمثال ما كانت عليه في عهد بطلميوس الثالث، وهو ما يعني أن الزيادة في الأجور خلال فترة حكم بطلميوس الرابع كانت متناسبة مع ارتفاع الأسعار.

رابعًا: التلاعب بقيمة العملة وثورة المصريين في عهد بطلميوس الخامس

توفي بطلميوس الرابع في عام ٢٠٣ ق.م، وترك ابنه بطلميوس الخامس طفلاً لم يتجاوز عمره السابعة. وكان من المقرر أن تتولى أمه الملكة أرسينوي الثالثة الوصاية عليه، ولكن سوسيبيوس وأجاثوكليس دبرا مؤامرة أودت بحياة هذه الملكة، وأعلنا توليهما الوصاية على الملك الصغير، وادعيا أن هذه وصية الملك الراحل.[٤٣] وهي وصية يرى كثيرون أنها موضع شك.[٤٤] وقد امتلأ البلاط الملكي بالمؤامرات والمنكرات، واندلعت الثورة على القصر في الإسكندرية وتم قتل الوصي وأخته، وعين وصي آخر ولكن الثورة لم تنقطع عن الوجهين البحري والقبلي.[٤٥] وخلال فترة الاضطرابات والاقتتال الداخلي بين مستشاري هذا الملك الشاب أشعل أنطيوخس الثالث من الإمبراطورية السلوقية الحرب السورية الخامسة. واستمرت الحرب حتى عام ١٩٥ ق.م عندما تم التوصل إلى السلام من خلال خطبة بطلميوس الخامس الذي كان يبلغ من العمر ١٦ عامًا آنذاك وابنة أنطيوخس الثالث، حيث أقيم حفل زفافهما في رفح في عام ١٩٤ / ١٩٣ ق.م. وكجزء من تسوية السلام، تخلت مملكة البطالمة عن ممتلكاتها في آسيا، وبالتالي فقدت أراضي في آسيا الصغرى وجوف سوريا (وخاصة المراكز التجارية في صور وصيدا). ووفقًا لكل من "موركهولم" و"كرومان" كان من المقرر أن تملأ قبرص الفراغ الذي خلفته الأراضي المفقودة.[٤٦]

وبينما كانت الحرب السورية الخامسة جارية، كان الوضع داخل مصر نفسها يتدهور. ففي عام ٢٠٥ قبل الميلاد في طيبة، أُعلن النبيل هارونوفريس فرعونًا، مما بشر ببداية أخطر ثورة أهلية ضد البطالمة. واستمرت هذه الثورة حتى عام ١٨٦ ق.م . وكانت إحدى القضايا الأكثر خطورة التي نتجت عن هذه الثورة هي أن الضرائب من طيبة، بل ومن معظم صعيد مصر، توقف تدفقها من حوالي عام ٢٠٧ قبل الميلاد ولم تستأنف حتى عام ١٩١/١٩٢ ق.م .[٤٧] فقد استمرت الثورة في الوجه القبلي حتى عام ١٨٤-١٨٣ ق.م، وهو عام القضاء على الثورة في الدلتا، عندما استولت قوات بطلميوس الخامس على مدينة سايس. وقد وصلت الوحشية بهذا الملك أنه قد أعدم زعماء الثورة، ناقضًا عهده لهم بأن حياتهم لديه في أمان.[٤٨]

وفيما يتعلق بحالة العملات البرونزية والفضية البطلمية خلال هذه الأوقات المضطربة، فقد تم تعويض خسارة دور السك في سوريا وفلسطين، من قبل دور السك في قبرص مع بدء الإنتاج المنتظم لعملات التترادراخما من النوع البطلمي القياسي في دور السك في سلاميس Salamis. وفي عهد بطلميوس الرابع بالإضافة إلى خفض قيمة العملات البرونزية المذكورة بالفعل، بدأ إصلاح آخر لوزنها (بهدف خفضه) واستمرت هذه الممارسة في عهد بطلميوس الخامس. إن خفض الوزن لكلا الحاكمين هو دليل واضح على نقص الموارد والحاجة إلى استغلال الموارد الموجودة. ولعل هذا كان أكثر وضوحًا في عهد بطليموس الخامس، حيث كانت تكاليف الحرب وما ترتب عليها من خسارة الأراضي تعني خسارة الموارد. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو حقيقة أن إحدى أكبر المقاطعات في مصر لم تدفع الضرائب الملكية لمدة ١٦ عامًا تقريبًا. وإذا افترضنا أن العملات البرونزية المدفوعة كضرائب كانت تُستخدم، عند الحاجة، لإنتاج عملات معدنية جديدة محدثة، فهذا من شأنه أن يفسر سبب عدم قدرة العرض الحالي من العملات المعدنية على مواكبة الإنفاق وبالتالي كان من

الضروري توسعتها. ربما كان تفسير آخر محتمل لانخفاض الوزن في هذا الوقت المحدد في تاريخ البطالمة هو فقدان مؤقت للوصول إلى رواسب النحاس في الصحراء الشرقية في مصر والتي كان يتم الوصول إليها عادةً من مستوطنات مثل قفط وطيبة نفسها، وهي مستوطنات كانت خارج السيطرة الملكية بسبب ثورة طيبة. إن فقدان السلطة الملكية في المنطقة كان من الممكن أن يؤدي إلى تقليص مهام الحصول على هذه الموارد من هذه المناطق، مما يقلل بشكل أكبر من قدرة الدولة على الوصول إلى النحاس. يتضح مدى خطورة هذه المشكلة من خلال انخفاض كميات النحاس والقصدير وزيادة محتوى الرصاص في العملات البرونزية مع انخفاض وزنها. بغرض زيادة كمية العملات المتاحة فبهذه الطريقة، يمكن إعادة سك العملات النحاسية التي يتم جمعها كضرائب على شكل كمية أكبر من العملات المحتوية على المزيد من الرصاص والتي تم تصنيعها أيضًا أصغر وزنًا وحجمًا.[٤٩]

وكان من أثر ذلك على الأسعار ارتفاع أردب القمح إلى ١٨٠ دراخمة في عهد بطلميوس الخامس.[٥٠] بعد ما كانت لا تزيد عن سبعة دراخمات ونصف في عهد بطلميوس الرابع، أي أن الأسعار أصبحت تعادل ٢٤ ضعف ما كانت عليه. في الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور على أقصى تقدير من خمسة دراخمات في آواخر عهد بطلميوس الرابع إلى عشرة دراخمات في أوائل عهد بطلميوس الخامس،[٥١] ثم إلى ٣٠ دراخمة في آواخر عهده. أي أنها أصبحت تعادل ستة أمثال ما كانت عليه، وهذا أقل بكثير من معدل ارتفاع الأسعار، ويوضح شدة المعاناة التي كان يعانيها المصريين بسبب التلاعب بقيمة العملة وأثره على الأسعار في عهد بطلميوس الخامس.

خامسًا: التلاعب بقيمة العملة وثورة المصريين في عهد بطلميوس السادس

تسمم بطلميوس الخامس على يد جنرالاته في عام ١٨٠ قبل الميلاد لأنهم اعتقدوا أنه يخطط لخفض دخلهم من أجل تمويل إعادة غزوه جوف سوريا. وهذا يعني أن العرش المصري قد تُرك مرة أخرى لطفل يبلغ من العمر ست سنوات فقط هو بطليموس السادس. وقد قبلته النخبة في الإسكندرية، وأصبحت والدته كليوباترا الأولى شقيقة الملك السلوقي الجديد وصية عليه. وعلى الرغم من وجود خطط للحرب مع السلوقيين، إلا أنه بسبب علاقتها الأسرية قررت الملكة عدم القيام بذلك. ولكن بعد أن توفيت كليوباترا في عام ١٧٦ قبل الميلاد تاركة المملكة في وضع غير مستقر مع خضوع الدولة بشكل أساسي لسيطرة الأوصياء الجدد لينيوس ويولايوس.[٥٢] ومن أجل تأمين مكانة بطلميوس السادس على العرش، وبالتالي مكانتهم الخاصة، رتبوا له الزواج من أخته كليوباترا الثانية في عام ١٧٥ ق.م.[٥٣] وفي غضون ذلك، تولى عرش الامبراطورية السلوقية، أنطيوخس الرابع، وهو الأخ الثاني لكليوباترا الأولى، والذي أصبح ملكًا عام ١٧٥ ق.م وبعد ذلك بوقت قصير أرسل مبعوثًا للاسكندرية لحضور مهرجان كبير هناك، وعند عودته أبلغ المبعوث الملك السلوقي أن الموقف المصري تجاه السلوقيين قد تغير بالتأكيد وأصبح عدائيًا بعد موت أخته.[٥٤]

وبالفعل اشتعلت نار الحرب في عام ١٧٠ ق.م بين بطلميوس السادس والملك السلوقي أنطيوخس الرابع الذي انتصر على الملك البطلمي في بيلوزيوم، ووصل إلى منف، واستطاع أن يقبض على بطلميوس السادس، فنادى السكندريون بتنصيب أخيه الصغير بطلميوس الثامن ملكًا، فاستنجد بروما لحمايته، ولكنها لم تتدخل لإنها كانت على وشك الدخول في الحرب المقدونية الثالثة، وأنقذت الأقدار الإلهية مصر آنذاك، لما وقعت الاضطرابات في الدولة السلوقية، واضطر أنطيوخس إلى مغادرة مصر، تاركًا وراءه فيها ملكين؛ بطلميوس السادس في منف، والثامن في الإسكندرية، معلقًا الأمل في أن الخلاف بين الأخوين سيمهد له الطريق للاستيلاء على مصر في المستقبل. إلا أن أختهم كليوبارتا الثانية نجحت فيالصلح بينهما، واشترك ثلاثتهم في الحكم سويًا. ثم عاود أنطيوخس الرابع الهجوم على مصر في ١٦٨ ق.م، وحينئذ تدخلت الجمهورية الرومانية وأجبرته على الانسحاب من مصر.[٥٥]

وبناءً عليه، فقد باتت مصر البطلمية تحت حماية الجمهورية الرومانية، وهو ما أثار المشاعر الوطنية ضد القصر الملكي، فقامت الثورة في عام ١٦٥ ق.م بزعامة ديونيسيوس بتروسرابيس، الذي كان مصريًا من أفراد الحاشية الملكية. وبالفعل قاتلت جموع الثوار المحتشدة في الاسكندرية قوات بطلميوس السادس، ولكن تمت هزيمة الثوار، وانتقلت الثورة إلى الوجه القبلي فانتصرت قوات الملك على الثوار أيضًا في أخميم. وعندما اشتد النزاع بين الأخوين تدخلت روما لتزيد ضعف عرش البطالمة في مصر، بتقسيمه بين الأخوين، فباركت اتفاق عام ١٦٣ ق.م لتكون مصر وقبرص من نصيب بطلميوس السادس، وبرقة من نصيب بطلميوس الثامن، وهكذا نجحت روما في تفكيك الحكم البطلمي لمصر، وباتت تحكم فيما ينشب من نزاعات داخلية في مصر.[٥٦]

لقد قامت "ديانا نيكولوفا" بمناقشة دقة تأريخ عملات بطليموس السادس وتوصلت لعدم وجود دليل مباشر على تخفيض قيمة العملات الفضية خلال هذه الفترة مع بقاء نسب السبائك عند حوالي ٩٩٪. ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة للعملات البرونزية. فقد تم تخفيض قيمتها من خلال خفض وزنها وزيادة نسبة الرصاص فيها، وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى سوء الإدارة وخسائر الحرب إلى جانب الثورات المحلية. وهنا مرة أخرى أصبحت الحاجة إلى العملات البرونزية المستخدمة لدفع الرواتب في جميع أنحاء المملكة أكبر بشكل واضح من الدخل الذي توفره الضرائب المحصلة، مما أدى إلى تخفيض قيمة العملات البرونزية مرتين، من حيث درجة نقاء المعدن والوزن. وأشارت "نيكولوفا" إلى أنه في عام ١٦٠/١٦١ ق.م في ممفيس، تم استبدال التترادراخما الفضية بـ ١١٠٠ دراخمة برونزية ولكن هذا المبلغ تضاعف أكثر من الضعف إلى ٢١٣٠ دراخمة في عام ١٥٩ ق.م.[٥٧]

سادسًا: التلاعب بقيمة العملة وثورات المصريين في القرن الأخير من حكم البطالمة لمصر

خلال القرن الأخير من حكم البطالمة، تبين للشعب المصري مدى ضعف الحكومات البطلمية، وحاجة المتنافسين على العرش إلى تأييد الرأي العام لهم، مما ضيق الهوة بين وضع المصريين واليونانيين، فتمكن بعض المصريين من الوصول لمراكز لا بأس بها من الأهمية في بعض الوظائف المدنية، وكذلك في المجال العسكري. فزاد شعور المصريين بأهميتهم، وزادت رغبتهم في تحرير البلاد، واشتدت العداوة للمستعمر البغيض.[٥٨]

١/٦-بطلميوس الثامن

بعد وفاة بطلميوس السادس ومقتل طفله بطلميوس السابع، آل حكم مصر إلى أخيه بطلميوس الثامن، وكانت سمعته سيئة إذ كان فاسدًا قاسيًا، وهو ما أجج نار العداء ضده، فاشتعلت ضده الثورة في كافة أنحاء مصر، وكانت تتسم بكونها خليط من النزاع العائلي على الحكم، والثورة الوطنية التحررية، وبعد مشقة نجح الملك في إخماد الثورة بكل قوة ووحشية، ثم جنح لإصدار قرارات العفو في عام ١١٧ ق.م، بهدف التهدئة.[٥٩]

وقد أظهر تحليل "نيكولوفا" للعملات الفضية في عهد بطليموس الثامن دليلاً واضحًا على التخفيض في حجم العملة، فبدلاً من نسبة نقاء السبائك البالغة ٩٩-٩٨٪ التي شوهدت في نتائج الملوك الأوائل، تنخفض هذه النسبة إلى ٩٢٪. بالإضافة إلى ذلك، بدأت مستويات النحاس داخل العملات المعدنية في الارتفاع بشكل مطرد، بمستويات تتراوح بين ٢٪ و٧٪. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار التخفيض في هذه العملات المعدنية، إلا أنه لا يزال منخفضًا إلى حد ما بالنظر إلى التأثير المحتمل للحرب الأهلية. ولعل القضية الأكثر خطورة أثناء الحرب فيما يتصل بالعملات المعدنية كانت تأثيرها على التجارة في الإسكندرية، وذلك لأن الجزء الأكبر من الفضة المستخدمة في سك العملات البطلمية كان على الأرجح المادة التي تم استلامها من خلال العملات الأجنبية المتبادلة في الميناء. ويبدو أن مستويات التخفيض المستمرة تشير إلى أنه على الرغم من

الاضطرابات في الإسكندرية، فقد استمر النظام البطلمي، وإن لم يكن بنفس الكفاءة التي كان عليها خلال العهود السابقة. وأما في نتائج سك العملات البرونزية، فقد لوحظ إضافة الرصاص، وهو أمر غير مفاجئ نظرًا للوضع في الخورا المصرية في ذلك الوقت.[٦٠] وقد لخصه "ماكجينج" ببراعة في قوله: "إذا لم يكن المزارعون يدفعون مستحقاتهم، فإنهم أيضًا أهملوا عملهم في السدود الحيوية؛ ولم يزرعوا كما هو مطلوب؛ وكانوا يقطعون الأشجار، وكلها أمور ذات أهمية كبيرة في إدارة البلاد".[٦١] وكان عدم دفع الضرائب يعني عدم وجود عملات برونزية كافية تذهب إلى دور السك الملكية، مما استلزم استنزاف الموارد المتاحة. وربما يفسر التخلي عن الأراضي الزراعية انخفاض قيمة الفضة، حيث وصل أهم صادرات مصر – الحبوب – إلى الإسكندرية بكميات أقل، مما أدى إلى انخفاض مستويات التجارة في هذه السلعة. وتوضح هذه الأحداث مدى الارتباط بين العملات والوضع السياسي في مصر خلال هذه الفترة الزمنية.

٢/٦-بطلميوس التاسع والعاشر

توفي بطليموس الثامن في عام ١١٦ قبل الميلاد وترك عرشه لكليوباترا الثالثة ولمن اختارته من أبنائها بطلميوس التاسع (الأكبر)، والعاشر (إسكندر) الذي كانت تؤثره على أخيه الأكبر، فشاعت المؤامرات في القصر، ولكن أكرهها الشعب على اختيار الابن الأكبر شريكًا لها في الحكم، وقبلت ذلك مرغمة. ولم يمض عامان حتى تجددت الثورة، وخاصة في مصر الوسطى والصعيد. وأطلق بطلميوس التاسع جيشه على الثوار فحاصرهم في طيبة التي كانت معقل الثورة، وانتصر عليهم، ودمر المدينة بصورة وحشية في عام ٩٥ ق.م تقريبًا.[٦٢] وتشير "نيكولوفا" إلى إن أثر الحروب الأهلية والمكائد على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر واضح في تركيب كل من العملات الفضية والبرونزية في تلك الفترة. فقد قامت بأخذ عينات من عملتين فضيتين فقط من الحكم الأول لبطلميوس التاسع ولم تقم بأخذ عينات من أي عملة فضية من الحاكم الثاني. كانت درجة نقاء المعدن فيهما هي ٩٦-٩٥٪ والتي يمكن اعتبارها دليلاً على الممارسات المستمرة منذ حكم بطلميوس الثامن. ونظرًا لوجود عملتين فقط، فمن الصعب جدًا تحديد ما إذا كانت كمية الفضة قد انخفضت بمرور الوقت لصالح النحاس. ومع ذلك، يبدو أن هذا هو الحال بالتأكيد بالنسبة لعملات بطلميوس العاشر، حيث تبلغ أعلى نسبة سبائك فضية ٩٥٪ وحيث تتراوح مستويات النحاس بين ٤٪ إلى ١٤٪. وهذا مؤشر واضح على انخفاض القيمة وأن الفضة كمورد أصبحت أكثر صعوبة في الحصول عليها. وإذا افترضنا أن غالبية الفضة المستخدمة في العملات كانت من عملات فضية أجنبية أعيد تدويرها واستخدمت بشكل أساسي في التجارة، فربما يكون أحد التفسيرات لانخفاض قيمة الفضة هو أن مستويات التجارة في هذا الوقت استمرت في الانخفاض. ويمكن تفسير ذلك بدوره، على نحو مماثل لعهد بطليموس الثامن، بالتخلي عن الأراضي الزراعية وبالتالي فقدان واحدة من أغلى السلع في مصر، الحبوب. وإذا لم يكن هناك ما يكفي من الحبوب للتجارة، فلن تذهب الفضة الكافية إلى خزائن الحكومة، مما يستلزم، على غرار البرونز، خفض جودة العملات الفضية من أجل استنزاف الموارد المتاحة. أما بالنسبة للعملات البرونزية فقد تم أخذ عينات من ثلاث عملات فقط، وبسبب عدم وجود أي تأريخ على العملات فمن الصعب نسبها إلى بطليموس التاسع أو العاشر ولكن ما لوحظ هو الزيادة المستمرة في الرصاص بكميات بلغت جميعها حوالي ٢٠% على عكس عهد بطليموس الثامن حيث كانت هناك عملة واحدة فقط تحتوي على مثل هذه الكمية العالية. ويمكن اعتبار هذا بمثابة إشارة إلى إضافة متعمدة للرصاص لزيادة كميات العملات البرونزية المنتجة على خلفية انكماش الدخل الضريبي نتيجة لهجر المستوطنات والأراضي الزراعية وفقدان قوريني.[٦٣]

٣/٦-بطلميوس الثاني عشر

لم يتوقف المصريون عن الثورة ضد الحكم البطلمي، بل ازدادت بسبب تدخل الجمهورية الرومانية لحماية من تراه خاضعًا لها من ملوك البطالمة. حتى اعتلى بطلميوس الثاني عشر عرش مصر، وجاهر بولائه لروما،

وطلب منها تثبيته على العرش. فذهب إلى روما في عام ٥٨ ق.م وظل هناك حتى عام ٥٥ ق.م، ونجح في شراء ذمم رجال السياسة في روما لتأييده، وزاد من ضغطه على المصريين واستنزافه لهم، ليتمكن من سداد ديونه للمرابين الرومان. وترك وصيته بأن يخلفه على العرش أكبر أولاده، وهما كيلوباترا السابعة بالاشتراك مع أخيها بطلميوس الثالث عشر. ولعدم ثقته في تنفيذ المصريين لهذه الوصية، بسبب كراهيتهم له، فقد عهد بها إلى الجمهورية الرومانية للإشراف على تنفيذها. وهو ما يعتبر اعترافًا منه بحماية روما لمصر. وتوفي بطلميوس الثاني عشر في عام ٥١ ق.م، محتقرًا من المصريين والرومان معًا.[٦٤]

وعلى الرغم من أن بطلميوس الثاني عشر تمكن من الحفاظ على سيادة مملكة البطالمة، فإن سياسته في الرشوة وتكديس الديون، فضلاً عن اعتماده على روما، كانت بداية النهاية لسلالة البطالمة. ويتضح الوضع المالي المروع من خلال تركيبة العملات الفضية التي يرجع تاريخها إلى عهده. فمن بين العملات الفضية الخمس التي تم أخذ عينات منها وتحليلها، فإن عملة واحدة فقط تحتوي على نسبة سبائك فضية تزيد عن ٩٠٪، بينما تقل النسبة في البقية عن ٧٥٪، حيث وصلت أدنى نسبة إلى ٤٥٪، مع نسبة نحاسية تبلغ ٥٥٪. وهذا تخفيض واضح يهدف إلى استبدال الفضة بالنحاس وكان من الواضح أنه نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية السيئة التي انتهجها بطلميوس الثاني عشر. ومن الواضح أنه على الرغم من السلع المعروضة في الإسكندرية، كانت حاجة الملك أكبر بكثير من الدخل الذي يمتلكه مما أجبره على تقليل محتوى الفضة في العملات المعدنية التي تم سكها حديثًا بسرعة. إن هذا التخفيض كان مرتبطًا على الأرجح بالتاريخ، فكلما تأخر تاريخ العملات في عهده، كلما قل محتوى الفضة في تركيبها. وربما يمكن ربط ذلك بين الإفراط في اقتراض بطليموس الثاني عشر وانخفاض محتوى الفضة. واتبعت العملات البرونزية نفس النمط الذي كان سائدًا في الأوقات السابقة من حيث تناقص الحجم وزيادة محتوى الرصاص، والذي بلغ في الغالب نحو ٢٠%. وهذا يؤكد على الطبيعة الثانية للعملات الفضية والبرونزية المصرية، حيث كانت العملات الفضية، كعملة دولية، عرضة بشكل خاص لقرارات السياسة الخارجية مثل الرشاوى واسعة النطاق، في حين كانت العملات البرونزية الداخلية أكثر عرضة للاضطرابات الداخلية مثل التخلي عن الأراضي الزراعية وتقلص عائدات الضرائب.[٦٥]

٤/٦-التلاعب بقيمة العملة في عهد كليوباترا السابعة

ترك بطلميوس الثاني عشر بنتين هما كيلوباترا وكانت في الثامنة عشرة من عمرها، وأرسينوي وكانت في السادسة عشرة، وولدين هما بطلميوس الثالث عشر وكان في الثالثة عشرة، وبطلميوس الرابع عشر وكان صغيرًا. وقد أوصى بطلميوس الثاني عشر بأن تخلفه كليوباترا السابعة وبطلميوس الثالث عشر. إلا ان كليوباترا كانت تتطلع لحكم مصر منفردة، ومن هنا نشأ النزاع على العرش، وفي بداية الأمر انحاز المصريون لبطلميوس الثالث عشر متعاطفين معه ضد طمع أخته وسعيها لاغتصاب العرش من أخيها، فثاروا عليها، وخرجت من الإسكندرية لتدبر المؤامرات لانتزاع الملك لنفسها، وبالفعل كونت جيش من البدو المتاخمين للحدود الشرقية لمصر، بهدف دخول مصر على رأس هذا الجيش، وكان أنصار الملك الصغير قد اجتمعوا ليصدوها. وفي صيف عام ٤٨ ق.م تواجه الجيشان بالقرب من بيلوزيوم. وفي نفس العام وصل يوليوس قيصر إلى الإسكندرية متعقبًا خصمه بومبي والذي كان قد قُتل قبالة شاطىء بيلوزيوم قبل ذلك بفترة وجيزة. وعلى عكس ما ظن أنصار بطلميوس الثالث عشر، فإن يوليوس قيصر لم يغادر الإسكندرية، بل مكث فيها، واتخذ من قصر البطالمة مسكنًا له، وكان ذلك بمثابة اعتبار مصر ولاية رومانية. فأصدر الأوامر لكل من كليوباترا وأخيها بتسريح جيشهما، والحضور إلى الإسكندرية ليفصل في النزاع بينهما، وفقًا لوصية أبيهما. وبالفعل نجح ظاهريًا في التوفيق بينهما. إلا أن أخيلاس قائد الجيش البطلمي ونصير بطلميوس الثالث عشر ضد كليوباترا قام بمباغتة قوات يوليوس قيصر الذي لم يكن لديه قوة كافية لصد هذا الهجوم المفاجيء. وعندما وصل إليه المدد نجح في التغلب على الجيش

البطلمي، ومات بطلميوس الثالث عشر غرقًا أثناء الانسحاب. وانفردت كليوباترا بحكم مصر معتمدة على سلطة يوليوس قيصر، الذي أنجبت منه فيما بعد قيصرون، وسافرت به إلى روما، ومكثت هناك إلى أن لقي يوليوس قيصر مصرعه في عام ٤٤ ق.م، فعادت إلى مصر، وتسببت في الكثير من الاضطرابات بسبب سلوكها وطمعها، حتى تمت هزيمة قواتها المساندة لقوات أنطونيوس في معركة أكتيوم البحرية في عام ٣١ ق.م، ثم انتحر أنطونيوس وانتحرت كليوباترا في عام ٣٠ ق.م، وكان انتحارها هو نهاية الدولة البطلمية.[٦٦]

ربما لا تكون الصورة الاقتصادية لهذه الفترة واضحة مثل الأوقات السابقة، نظرا لاستعادة كليوباترا بعض الأراضي، ولكن في نفس الوقت كانت الخسائر المالية مستمرة والتي تكبدتها كليوباترا من الدعم المستمر للحملات العسكرية لأنطونيوس. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك قضايا بيئية ومجاعات، والتي من شأنها أن تسبب المشاكل سواء فيما يتعلق بإطعام السكان أو تأمين السلع الكافية للتجارة وأيضًا مشاكل تتعلق بإخلاء القرى وتراكم الضرائب غير المدفوعة. إن العملات الفضية لكليوباترا أكثر تدهورًا من تلك التي كانت في عهد بطلميوس الثاني عشر: من بين العملات المعدنية السبع التي أخذت "نيكولوفا" عينات منها وتحليلها من هذا العهد، فإن عملة واحدة فقط بها نسبة سبائك فضية تزيد عن ٧٠٪، أما العملات الخمس المتبقية فجميعها في حدود ٣٠٪ وبالتالي فإن العنصر التركيبي السائد في هذه العملات هو النحاس وليس الفضة. وهذا بالطبع ليس مفاجئًا نظرًا لأن الملكة ورثت عملات فضية منخفضة القيمة بشكل كبير، فضلاً عن اقتصاد غير مستقر للغاية، لذا على الرغم من أنها استعادت بعض الأراضي، ومن المرجح أن تكون قد حصلت على غنائم نتيجة لذلك، فإن نفقاتها لم تنخفض بأي حال من الأحوال. على العكس من ذلك، نظرًا للحملات التي خاضتها هي وأنطونيوس. وفيما يتعلق بالعملات البرونزية، يذكر "لوربر" أنه كان هناك إصلاح برونزي يهدف إلى "إحياء الفئة المتوسطة الحجم" وتحسين الصنعة بشكل كبير.[٦٧] ومع ذلك، من الناحية التركيبية، احتفظت العملات المعدنية بكميتها العالية من الرصاص، ولكن ما يُلاحظ هو أنه بناءً على ما قدمه لوربر عن العملات البرونزية المُصلحة، فإنها تحتوي، لأول مرة منذ عهد بطليموس الرابع، على قيم قصدير تزيد عن ٩٪، مما يوضح بوضوح هذا الإصلاح. ولعل ما يفسر الكميات العالية المتبقية من الرصاص هو حقيقة مفادها أنه على الرغم من هذا الإصلاح، وربما إضافة موارد جديدة، فإنها لم تكن كافية لإحياء ودعم نظام يعتمد بشكل كبير على العملات المتدهورة لفترة طويلة من الزمن.[٦٨]

ونتيجة لذلك فقد ارتفع سعر أردب القمح ليصبح ٣٠٠ دراخمة في عام ١٨٦ ق.م، أي في بداية عهد بطلميوس السادس.[٦٩] وتشير الوثائق البردية المختلفة من حوالي منتصف القرن الثاني قبل الميلاد إلى ارتفاع سعر أردب القمح إلى ٥٠٠ دراخمة في عام ١٦٢ ق.م،[٧٠] ثم إلى ٩٠٠ دراخمة في عام ١٥٩ ق.م،[٧١] ثم إلى ١٠٠ دراخمة في عام ١١٨ ق.م،[٧٢] وتدل الوثائق أن التدهور قد استمر حتى وصل سعر أردب القمح في القرن الأخير لحكم البطالمة إلى ٢٠٠٠ دراخمة.[٧٣] أي أن سعر أردب القمح أصبح يعادل حوالي ٢٦٦ ضعف ما كان عليه في عهد بطلميوس الرابع.

وفي المقابل فقد ارتفعت الأجور اليومية التي يدفعها أصحاب الأعمال للعاملين في خدمتهم بما لا يتجاوز ٨٠ دراخمة في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد،[٧٤] وبما لا يتجاوز ١٢٠ دراخمة في القرن الأخير من حكم البطالمة.[٧٥] أي أن الأجر اليومي أصبح يعادل حوالي ٢٤ ضعف ما كان عليه في عهد بطلميوس الرابع.

وبمقارنة بسيطة بين معدل ارتفاع أسعار القمح منذ عهد بطلميوس الرابع وحتى القرن الأخير من حكم البطالمة، والبالغ حوالي ٢٦٦ ضعف، ومعدل ارتفاع متوسط الأجور البالغ ٢٤ ضعف، يتبين لنا بكل وضوح أن الأسعار كانت ترتفع بنسبة أعلى بكثير من ارتفاع الأجور، وهو ما يعني تدهور مستوى معيشة المصريين، وازدياد شدة معاناتهم من الفقر، الذي كانوا يعانون منه أصلاً منذ بداية العهد البطلمي.

لذلك فقد كانت عواقب التضخم البطلمي وخيمة، فقد أدى لحدوث الاضطرابات الاجتماعية واندلاع الثورات الشعبية عدة مرات، كما أدت الاضطرابات

الاقتصادية إلى إعاقة التجارة والاستثمار، وهو ما كان يدفع لإجراء المزيد من التخفيض في القيمة الحقيقية للعملة، وحدوث ارتفاعات جديدة في الأسعار، فيزيد الطين بلة، وهكذا كانت هناك علاقة تبادلية بين تخفيض قيمة العملة، وثورات المصريين ضد البطالمة.

خَاتِمَةٌ

اتضح من خلال هذه الدراسة أن البطالمة قد اتبعوا سياسة نقدية قائمة على تخفيض قيمة العملة، من خلال خفض وزنها، أو خفض درجة نقاء المعدن المسكوكة منه أو كلاهما معًا. وقد ارتبطت الاضطرابات الداخلية، مثل الثورات المحلية، والحروب الأهلية، والعوامل البيئية، مثل الجفاف والمجاعة، ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التركيبية للعملات البرونزية من حيث تخفيض درجة نقاء المعدن بزيادة نسبة الرصاص وتخفيض نسبة النحاس، فضلاً عن تخفيض وزن الدراخمة البرونزية، وكان تخفيض نسبة النحاس في الدراخمة البرونزية يرجع للرغبة في استخدامه في تخفيض درجة نقاء الدراخمة الفضية بإضافته للدراخمة الفضية، وقد ارتبط تخفيض قيمة العملات الفضية بشكل أساسي بالقضايا الخارجية مثل خسائر الحروب وفقدان الأراضي الخارجية.

وقد نتج عن سياسة البطالمة في تخفيض قيمة العملات في مصر، حدوث تضخم في الأسعار وخصوصًا منذ عهد بطلميوس الخامس، والتي اشتدت بشكل كبير في القرن الأخير لحكم البطالمة، وهذا الارتفاع الكبير في الأسعار زاد من معاناة المصريين وفقرهم، وهو ما يمكن اعتباره أحد أهم الأسباب الاقتصادية لانفجار المصريين بالثورات ضد البطالمة.

الإحالات المرجعية:

(١) عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة** (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧) ص ١٦٦، ١٧١، ١٧٧.

(٢) الحسين أحمد عبد الله، **مصر والشرق الأدنى في العصر الهللينستي** (الطبعة الأولى، القاهرة: عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥) ص ١٣٦.

(٣) إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة** (الطبعة السادسة؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨)، الجزء الرابع، ص ص ١٨٠، ١٨١.

(4) Pseud-Arit., Oecon. II, 2, 20.

(٥) فيكتور مورجان، **تاريخ النقود.** ترجمة نور الدين خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١٨.

(٦) إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة** (الطبعة السادسة؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨)، الجزء الثالث، ص٧٥.

(٧) فيكتور مورجان، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤.

(٨) عزت زكي حامد قادوس، **العملات اليونانية والهللينستية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨)، ص ٢٠٠.

(9) Brittany Hayden, "**Price Formation and Fluctuation in Ptolemaic Egypt**", A DISSERTATION SUBMITTED TO THE FACULTY OF THE DIVISION OF THE HUMANITIES IN CANDIDACY FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY, The University of Chicago, June 2018. P183.

(١٠) سليم حسن، **موسوعة مصر القديمة** (الجزء الرابع عشر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص ص٥٤٣، ٥٤٤.

(11) Brian Muhs, "**Money, coinage, and the ancient Egyptian economy**" Oriental Institute News and Notes 233 (Spring 2017): 4-9.

(12) Diana Teodorova Nikolova, "**Debasement and Currency Fluctuations in Hellenistic Egypt: Compositional Analysis of Ptolemaic Silver and Bronze Coinage"** Thesis submitted in accordance with the requirements of the University of Liverpool for the degree of Doctor in Philosophy, 2021. P. 167.

(١٣) سليم حسن، **موسوعة مصر القديمة** (الجزء الرابع عشر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص ٥٥٢.

(١٤) آلان بومان، **مصر ما بعد الفراعنة: من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي.** ترجمة السيد جاد وآخرون (الإسكندرية: بدون ناشر، ٢٠١٣)، ص ١٢٢.

(15) Jenkins, G.'**The Monetary Systems in the Early Hellenistic Time with Special Regard to the Economic Policy of the Ptolemaic Kings**' in A. Kindler (ed.), Proceedings of the International Numismatic Canvention, Jerusalem 1963. Tel Aviv: Schocken. P. 64.

(16) P. Cairo Zenon I, 59021.

(17) Von Reden, "Money in Ptolemaic Egypt: From the Macedonian Conquest to the End of the Third Century BC" . Cambridge: Cambridge University Press, 2007. P. 46-48.

(١٨) إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة** (الطبعة السادسة؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨)، الجزء الرابع، ص ص ١٨٠، ١٨٢.

(١٩) عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة** (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧) ص ١٧٩.

(٢٠) أبو اليسر فرح، **الشرق الأدنى في العصرين الهللينستي والروماني** (القهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥) ص ٥٩.

(٢١) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٧٩.

(٢٢) أبو اليسر فرح، **مرجع سبق ذكره.** ص ٥٩.

(23) Jenkins, G. **OP.Cit**. P. 65.

(24) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit,. P. 170.

(25) P. Lond. 1974.

(26) P. Cairo. Zen.V. 59698.

(27) P. Cairo. Zen,II, 59176.

(٢٨) إبراهيم نصحي، **مرجع سبق ذكره.** الجزء الثالث، ص ٣٧.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٠.

(30) Goudriaan, K. Ethnicity in Ptolemaic Egypt. Amsterdam, 1988. Pp. 121-125.

(٣١) إبراهيم نصحي، **مرجع سبق ذكره،** الجزء الرابع، ص ١٨٥.

(٣٢) أبو اليسر فرح، **مرجع سبق ذكره.** ص ٦٣.

(33) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit,. P. 172.

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨١.

(٣٥) إبراهيم نصحي، **مرجع سبق ذكره،** الجزء الرابع، ص ١٩٠.

(36) C. Lorber, "Overview of Egyptian Silver Hoards under the First Five Ptolemies," in Egyptian Hoards I: The Ptolemies, eds. Thomas Faucher, Andrew Meadows, and Catherine Lorber (Paris: IFAO, 2016), 35- 40.

(٣٧) إبراهيم نصحي، **مرجع سبق ذكره،** الجزء الثالث، ص ص ٩٤، ٩٥.

(38) Segre, A. 1942. '**The Ptolemaic Copper Inflation, CA. 230-140 B.C.**'. American Journal of Philology, 63. P. 190.

(39) Reekmans, T. 1951. 'The Ptolemaic Copper Inflation'. Studia Hellenistica, 7. P. 67.

(40) P. Cairo. Zen,III, 59499.

(41) U.P.Z., 149.

(42) P. Tebt.III, 884.

(٤٣) أبو اليسر فرح، **مرجع سبق ذكره.** ص ٦٦.

(44) Polyb. XV. 25. 3-11.

(٤٥) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٢.

(46) Mørkholm, O. and Kromann, A. 1984. 'The Ptolemaic Silver Coinage on Cyprus,
1921/1 – 164/3 B.C.'. Chiron 14. pp. 149-173.

(47) McGing, B.C. 1997. 'Revolt Egyptian Style: Internal Opposition to Ptolemaic Rule'. Archiv für Papyrusforschung und verwandte Gebiete, 13. pp. 285-288.

(٤٨) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٣.

(49) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. P. 175-176.

(50) P.Koln 5 217,8.

(51) P. Tebt. 885,III.

(٥٢) أبو اليسر فرح، **مرجع سبق ذكره.** ص ٧٣.

(53) Walbank, F. W. 1979. A Historical Commentary on Polybius III. Clarendon Press, Oxford. P. 323.

(54) Hölbl, G. 2001. A history of the Ptolemaic Empire. Routledge, London. PP. 143-145.

(٥٥) أبو اليسر فرح، **مرجع سبق ذكره.** ص ص ٧٣-٧٥.

(٥٦) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(57) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. pp. 178, 179.

(٥٨) هارولد إدريس بل، **الهيلينية في مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي.** ترجمة الدكتور زكي علي (القاهرة: دار المعارف بمصر، بدون تاريخ) ص ٨٣.

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(60) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. pp. 183, 184.

(61) McGing, B.C. OP.Cit.. p. 296.

(٦٢) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٥.

(63) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. pp. 186, 187.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٦.

(65) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. pp. 189.

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره.** ص ١٨٧-١٩٢.

(67) C. Lorber, OP.Cit. pp.146, 147.

(68) Diana Teodorova Nikolova, OP.Cit. p. 192.

(69) P.Heid. 8 412, 13-14. (186 B.C.)

(70) P.Tebt. 910,III

(71) U.P.Z. 69

(72) Grenf.I

(73) P. Tebt. 109, I

(74) P. Tebt. 893, III.

(75) P. Tebt ,II